ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

انقسامات أميركية - اسرائيلية حول «ضم الضفة»

سركيس ابوزيد

اعتبارًا من أول تموز المقبل، ستباشر حكومة العدو تنفيذ المخطط الإسرائيلي لضم المستوطنات في الضفة الغربية ومنطقة غور الأردن الاستراتيجية. لذلك، ارتفعت حدة الضغوط الداخلية والدولية والإقليمية لمنع حصول ذلك، لأن مخطط الضم ينتهك مبادئ القانون الدولي الذي يحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ويهدد بتقويض عملية "السلام" القائمة على "حل الدولتين". يضاف الى ذلك وجود خلافات في الموقف والرأي داخل الكيان الاسرائيلي وتجاذبات انتخابية بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة.

في "إسرائيل"، الخلافات عميقة وتنطوي على أسس أيديولوجية حينًا، وعلى انعدام الثقة حينًا آخر. رئيس حزب "كحول لفان" بيني غانتس يختلف مع نتنياهو حول حجم المناطق التي يؤيد ضمها لأسباب سياسية وأمنية، وهو لن يدعم فرض السيادة الإسرائيلية على المناطق المأهولة بعدد كبير من الفلسطينيين، ولن يؤيد خطوة لا يوافق عليها قادة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، ويعتبر أن هذه الخطوة تهدد العلاقات مع الأردن والولايات المتحدة، مشيرًا الى أنه قبل تنفيذ هذه الخطوة يجب أن تُطرح بالتفصيل أمام قيادات الجيش والمخابرات كي تعطي رأيها المهني بشأنها، وأنه يجب إيجاد وسيلة عمل مع السلطة الفلسطينية، وطرح خطوات لتحسين حياة الفلسطينيين كجزء من فرض السيادة عمليا.

وزير العلوم والتكنولوجيا يزهار شاي من حزب "كحول لفان" أيضًا، وجه انتقادات لاذعة لمشروع الضم، قائلا: "أعتقد أن الخطوات التي يدفع بها "الليكود" متسرعة جدا. صحيح أن خطة الرئيس دونالد ترامب خطة ممتازة، وتشتمل على كل العناصر التي نحتاجها من أجل سلام آمن مستقر ضامن لوجود "إسرائيل" لسنين طويلة بصفتها دولة يهودية ديمقراطية، إلا أن تطبيقها بشكل أحادي الجانب بتجاهل الفلسطينيين سوف يلحق ضررًا يصعب تصحيحه، وسوف يقوض الاستقرار في الشرق الأوسط.

مسؤولون في حزب "ليكود" الحاكم حملوا بيني غانتس ووزير الخارجية غابي أشكنازي مسؤولية إضاعة الفرصة الذهبية لتنفيذ الضم بدعم أميركي. واعتبروا أن موقف غانتس وحزبه سيتحول إلى كارثة لمعسكر اليمين، في حال فشل الرئيس دونالد ترامب في الانتخابات المقبلة.

في الولايات المتحدة، وفي موقف يعكس الانقسام الحزبي الأميركي من قضية ضم مستوطنات الضفة الغربية، أعربت القيادات

الجمهورية في مجلس النواب عن دعمها لخطة الضم. وقال هؤلاء، في رسالة موجهة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إنهم يدعمون قراره كليا.

هذه التصريحات، أغضبت الديمقراطيين الذين سبق أن حذروا "إسرائيل" من أن أي قرار بضم المستوطنات سيؤذي العلاقات التاريخية بين الجانبين. وقد تزعم هذه المواقف زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ تشاك شومر الذي يعد حليفًا شرسًا لـ "إسرائيل" في الكونغرس. فقد عارض شومر خطة الضم بشراسة، معتبرًا أنها تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعرقل أي محادثات "سلام" محتملة. وتعاون شومر مع الديمقراطيين البارزين روبرت مننديز وبنجامين كاردن، وهما أيضا من حلفاء "إسرائيل"، لإصدار بيان معارض لخطة الضم، لأنها عملية أحادية ستهدد الاستقرار في المنطقة، وتؤذي مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة هناك.

تؤكد رسالة الجمهوريين مدى تفاقم الخلافات في الولايات المتحدة حول العلاقة مع "إسرائيل"، والذي تم التعبير عنه أيضا في استطلاع الرأي الذي نشرته صحيفة "واشنطن بوست"، ويظهر أن ثلثي الأميركيين يعتقدون بضرورة إجراء مراجعة جديدة للعلاقات القائمة بين الولايات المتحدة و"إسرائيل". وتثير هذه الخلافات قلقا لدى أوساط دبلوماسية إسرائيلية، إذ تعتبرها دلالة تغيير سلبي تجاه "إسرائيل". وقال المندوب الإسرائيلي الأسبق في الأمم المتحدة داني غيلرمان إن "الكنز الاستراتيجي لإسرائيل في الولايات المتحدة كان دائما وحدة الحزبين الجمهوري والديمقراطي في تأييدنا ودعمنا. وللأسف الشديد، فقدنا هذا الكنز في السنوات الأخيرة، وتحول التأييد لنا في السنوات الأخيرة من جانب حزب واحد، الجمهوري. وفرض الضم اليوم قد يفسر خطوة خاطفة بنظر الديمقراطيين، قبل ٤ أشهر من انتخابات الرئاسة الأميركية".

وحذر غيلرمان من أن "تنفيذ مخطط الضم قد يعد صفعة للديمقراطيين الذين يمكن أن يصبحوا في الحكم خلال أشهر. ولأن الدعم الأميركي فائق الأهمية، فإن هدفنا الأعلى يجب أن يكون رأب الصدع مع أجزاء كبيرة من الجمهور الأميركي، وضمنه اليهود، وليس توسيعه".

فالجانب الأميركي بات يتحفظ على توقيت الضم بسبب الأوضاع الداخلية في الولايات المتحدة وموجة الاحتجاجات التي تشهدها المدن الأميركية، والتداعيات المقدرة على الحملة الانتخابية للرئيس دونالد ترامب الذي يسعى إلى ولاية ثانية، إذ إن مخطط الضم تحول بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري إلى مادة سجال على عتبة الانتخابات.

المستجد الأميركي الذي أربك نتنياهو، هو اشتراط البيت الأبيض الإجماع الإسرائيلي. وفي مواجهة هذا الواقع المركّب، ينتهج نتنياهو تكتيك التلويح بالانتخابات للضغط على غانتس، فإن نجح الأول في تمرير ضم ولو جزئي، يكون قد أسس لمسار يعزز به موقعه مع أنه سيتعرض لانتقادات من اليمين المتطرف، وإن نفذ وعيده بانتخابات مبكرة على خلفية الموقف من الضم، يكون قد حدد عنوان الانتخابات ومحور التنافس فيها، على أمل أن ينجح بذلك في التفاف جمهور اليمين حوله لتحقيق ما يطمح إليه في الضفة. ووفق استطلاعات الرأي الحالية، يحرز "الليكود" ومعسكر اليمين الحليف له تقدما ملحوظا يمنحه تشكيل حكومة يمينية من حلفائه التقليديين، ما سيمنحه فرصًا إضافية على المستوى الشخصي والسياسي. وبطبيعة الحال، الذهاب إلى انتخابات مبكرة يعني أن تنفيذ الضم سيتأخر.

رغم ما سبق، يبقى سيناريو التأجيل حاضرًا، وهو ما تناولته صحيفة "معاريف" التي لفتت إلى الخلافات داخل الحكومة، والأمر ينسحب على إدارة ترامب. كما رأت الصحيفة أن الضم سيؤجل ولن يبدأ بحلول الشهر المقبل مثلما تعهد نتنياهو. في هذه الأجواء الملبّدة بالتقديرات والسيناريوهات المفتوحة، نقلت تقارير إعلامية إسرائيلية عن مساعد وزير الخارجية الأميركي ديفيد شينكر، أن "إسرائيل" ستأخذ بالاعتبار تحذيرات مسؤولين عرب من تنفيذ ضم واسع، وأن هذه التحذيرات تشكل جزءا من الاعتبارات الإسرائيلية. من الواضح أن السيناريو الذي يلمح إليه هو الضم الجزئي الهادف إلى تلبية مطلب نتنياهو، بالاستناد إلى اقتناع بأن حلفاء واشنطن في المنطقة سيعملون على تحويل ذلك إلى إنجاز لهم.

لا خلاف على مبدأ الضم، لا في "تل أبيب" ولا في واشنطن، لكن يدور التجاذب حول توقيته وحجمه وسياقات تنفيذه وطريقة إخراجه: هل يكون ضمن سلة متكاملة تتضمن مفاوضات شاملة؟ والى أي حد ستؤخذ بالحسبان مخاوف الأردن والسلطة الفلسطينية؟ أم ستفرض الوقائع تدريجيا، على أن يضع ذلك السلطة أمام خيارين: الجلوس على طاولة المفاوضات انطلاقا من التسليم بالوقائع المستجدة، أو الرفض ليكون هذا ذريعة لتوسيع نطاق الضم مع تحميل المسؤولية لرام الله بتهمة تفويت فرصة التوصل إلى حل دائم. والحل الدائم ينتظر الانتخابات الاميركية والمساومات الاسرائيلية.

«تهديد أميركي جديد..الدعم مقابل حزب الله الدولار من دون قيود!»

مرة جديدة، تعلن الولايات المتحدة الأميركية شروطها لإخراج لبنان من الأزمة التي أسهمت في دفعه إليها: الانقلاب على حزب الله. وبوقاحة، تلمّح واشنطن إلى الفجيعة التي سيواجهها اللبنانيون في واقعهم المالي والاقتصادي في حال لم ترضخ الحكومة للأوامر الأميركية، فيما لامس سعر الدولار امس عتبة الـ٧٠٠٠ ليرة، من دون أي تدخل من مصرف لبنان أو الحكومة

بادّت المواجهة التي تُديرها الولايات المتحدة الأميركية ضد لبنان واضحة ومن دون قفازات. مع بداية اشتداد الأزمة، كانَ المسؤولون الأميركيون يربطون مساعدة لبنان بتحقيق الإصلاحات، إلى أن تبيّن شيئاً فشيئاً أن ما تريده واشنطن فعلياً هو الانقلاب على حزب الله. ففي إطار تدخلها المباشر في الشأن اللبناني، خرج وزير خارجيتها مايك بومبيو، مجدّداً تهديداته وشروطه، كما في تصريح سابق له في شهر كانون الثاني الماضي «بشّر» فيه اللبنانيين بـ«أزمة رهيبة في غضون أسابيع»، وأن الحل الوحيد هو أن «يقول اللبنانيون لحزب الله كفى». فيوم أمس، قال بومبيو إن «بلاده مستعدة لمساعدة الحكومة اللبنانية إذا نفّذت إصلاحات حقيقية»، واستكملَ «فرمانه» بالقول: «إذا عملت الحكومة بطريقة لا تجعلها رهينة لحزب الله، وأظهرت استعداداً لاتخاذ مثل هذه الإجراءات، فإن الولايات المتحدة والعالم بأسره سيساعدان في نهوض اقتصادها». التهديدات الأميركية للبنان تتوالى، إذ سبقَ تصريح بومبيو كلام لمساعده ديفيد شينكر عبر موقع «الهديل» يصبّ في الاتجاه ذاته، ويبرر فيه الخروقات الإسرائيلية للسيادة، ويهاجم مسبقاً أي تعاون اقتصادي بين لبنان والصين.

وفي موازاة هذه التهديدات، يصعب توصيف غياب الحكومة ومصرف لبنان عن أي مساعٍ لحل أزمة سعر صرف الليرة مقابل الدولار الذي ارتفع في السوق الموازية بأكثر من ألفي ليرة في غضون أسبوع، جاراً معه أسعار السلع، وخاصة المواد الغذائية التي بالكاد صارَ يمكن الأسر شراء الأساسيات منها. فقد واصل سعر صرف الدولار أمس مسيرته التصاعدية بوتيرة سريعة مُسجّلاً رقماً قياسياً جديداً لامس الـ ٧ آلاف ليرة في السوق السوداء، وقد تحولت الشائعات التي أطلقت قبل أكثر من أسبوع إلى واقع، بينما لا يزال مصرف لبنان يتنصّل من دوره.

وعلى الرغم من الاجتماعات التي عقدتها الحكومة الأسبوع الماضي بعد موجة الاحتجاجات الشعبية، وتدخلت بالضغط على مصرف لبنان لضخ الدولار في السوق، الا أن هذا الإجراء لم يترجم، رغم تأكيد رئيس مجلس النواب نبيه برّي أن ذلك سيدفع الى خفض سعر الصرف الى ٣٢٠٠ ليرة! ما يحدث من فوضى مالية في البلاد يوجب الدفع في اتجاه البحث في وضع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بعيداً من التهويل الذي يتحدث عن أن إقالته ستتسبّب في انهيار الليرة، وخاصة أن المعطيات تؤشّر الى أن السياسات التي يتبعها هي التي تساعد على الانهيار بشكل دراماتيكي. فعلى الرغم من أن رئيس الحكومة حسان دياب اقترح عليه قبل نحو أسبوع إيجاد آلية للتدخل في السوق عبر المصارف، أصرّ سلامة على أن يتم ما يسميه «الضخ» عبر الصرافين الذين تحوّلوا إلى سلطة تامة، تشريعياً وتنفيذياً وقضائياً، محدّدين للبنانيين «مصاريفهم» الشهرية بالعملة الصعبة. ويعمد الكثير من الصرافين، المرخصين وغير المرخصين، إلى رفع سعر الدولار في السوق السوداء، من خلال زيادة الطلب على الدولار، وقبول كميات تُعرض عليهم بالسعر الذي يحدده العارض. ويعمد كثيرون منهم إلى تخزين الدولارات، فيما يشيع مقربون من سلامة أخباراً تفيد بأن سعر الدولار لن يقف عند حد! أما الحكومة التي لا تزال تتصرّف وكأن البلاد في أزمة عادية، فالمطلوب منها الذهاب فوراً إلى إعلان حالة طوارئ تتضمن علاجات فورية للجم التدهور الحاصل على كل الصعد، وعلاجات جذرية لخفض الاستيراد واعتماد لبنان على العملة الصعبة.

وفيما تزداد الضبابية التي تحوط مصير المفاوضات المستمرّة مع صندوق النقد الدولي ومفاعيل قانون قيصر الأميركي، ترأس بري أمس اجتماعاً طارئاً لقيادات حركة أمل خُصّص لمناقشة وتحديد موقف الحركة من التطورات والمستجدات السياسية. واعتبر برّي أن «انهيار سعر صرف الليرة أمام الدولار يفرض على الحكومة وعلى المصرف المركزي وعلى جمعية المصارف إعلان حالة طوارئ مالية وإعادة النظر في كل الإجراءات التي اتخذت لحماية العملة الوطنية، ومن غير المقبول جعل اللبنانيين رهائن للأسواق السوداء».

وأضاف «يُخطئ الظن من يعتقد أن صندوق النقد أو أي دولة أو جهة مانحة يمكن أن تقدم لنا المساعدة بقرش واحد إذا لم ننفذ الإصلاحات. وفي مقدمتها المعالجة الفورية لقطاع الكهرباء ووقف النزيف القاتل الذي يسببه في المالية العامة، والإسراع في إقرار قانون استقلالية القضاء وإجراء المناقصات العمومية بطريقة شفافة». وعن الضغوط التي يتعرض لها لبنان على خلفية ما يجري من وقائع في المنطقة، ولا سيّما صفقة القرن وقانون قيصر الذي يستهدف سوريا، قال الرئيس بري: «في مثل هذه الأيام من العام ١٩٨٢ كان لبنان يقاوم اجتياحاً إسرائيلياً ولم يرفع الراية البيضاء، واليوم لا أخفي قلقي من أننا نعيش ظرفاً مشابهاً يُراد منه إسقاط لبنان وإخضاعه واجتياحه بأسلحة مختلفة، وحجر الزاوية لإنقاذه رهن بتعاون جميع القوى السياسية وبوعيهم أهمية التزامهم بالحوار سبيلاً وحيداً لمقاربة القضايا الخلافية كافة». وفيما خصّ قانون قيصر رأى أن «القانون يطال سوريا بهدف إسقاطها وتضييق الخناق عليها اقتصادياً ومالياً وعدم تمكينها من استعادة وحدتها ودورها المحوري في المنطقة، وأن موقفنا المبدئي في حركة أمل حيال هذا القانون هو موقف الحليف الوفي لمن وقف الى جانب لبنان ومقاومته يوم عز الوقوف». وحذّر بري من أن «لبنان الذي يقع على قوس جغرافي مشتعل تتصارع فيه أجندات ومحاور إقليمية ودولية، لبنان واحد من ميادين هذا القوس، والهدف هو السيطرة على الثروات الهائلة، نفطاً وغازاً، أما بيت القصيد فهو تمرير صفقه القرن وتصفية القضية الفلسطينية وتحويل المنطقة الى إسرائيليات وكيانات عنصرية متناحرة»..

الاخبار

العبور من قيصر

د. عبد الحميد دشتي

بشهادة العالم أجمع إن أميركا ترامب تلفظ أنفاسها الأخيرة، ويقودها رئيسها الأرعن بسرعة كبيرة نحو الهاوية أو هي سقطت في الهاوية ولم يبقَ إلا ارتطامها بالقاع لتتهشم إلى غير رجعة حتى مع إدارة جديدة ومحاولات بائسة لانقاذ ما يمكن انقاذه.

أميركا هذه ومعها حلفاؤها الأوروبيون وأتباعها العربان، إذا كان من المأمول أن تتشارك مع القوى الصاعدة روسيا والصين في وقت سابق، لن يعود لها أي تأثير في قادم الأيام بعد تتالي الهزائم التي لحقت بها في كل الدول التي تدخلت بها مباشرة أو عبر أدوات أخرى لم تكن تعي ماذا تفعل سوى العبودية الالتحاقية بالسياسة الرعناء للدولة العميقة ولدولة المؤسسات.

وجاءت كورونا لتكشف مدى هشاشتها رغم خبثها في التعامل من اجل انقاذ اقتصادها، ثم جاءت قضية الأميركي - الأفريقي جورج فلويد التي هزت عروش الطغاة، وأحالت الدولة الأكثر تماسكاً إلى دولة مهددة بالتفكك، وقد بدأت ملامحه تظهر بعد سيطرة المناهضين على مدينة سياتل بولاية واشنطن، التي تشي بأن مدناً أخرى سوف تتبعها.

وما لجوء ترامب إلى تطبيق قانون قيصر على سورية بهدف تجويع شعبها وتركيعه إلا محاولة غبية وبائسة وتدل على أن هذا الكائن فقد كل مقومات البقاء حتى لاستكمال ولايته الأولى، فكيف بالثانية التي يسعى اليها بشتى الوسائل.

فهذا الرجل إذا كان لا يعرف قراءة المشهدية في العالم، فإن لديه من المستشارين من يجب أن يوعز له بأن مثل هذا العمل لن يقدم أو يؤخر في الدور السوري العروبي، فهذا الشعب وهذه القيادة التي صمدت لنحو عشرة أعوام دون كلل أو ملل ضد أعتى مؤامرة في التاريخ شاركت فيها أكثر من ٨٠ دولة، وهاهي على أبواب النصر النهائي بعد تحرير آخر شبر من أراضيها وطرد ودفن آخر إرهابي ومحتل، هذه الدولة لن ترضخ لقانون لا يمكن تطبيقه خصوصاً وأن أميركا تعرت من ملابس الشرطي القذر في المنطقة. فسورية لن تتأثر بشيء حتى لو كانت وحدها، فهي الدولة التي اعتمدت الاكتفاء الذاتي وما زالت ممسكة بزمام الأمور حتى في المناطق التي يسيطر عليها الارهابيون أو تحتلها أميركا، فكيف إذا كانت مدعومة من الصين وروسيا وإيران وهي الدول التي تستبق القرار احتياطاً وبدأت ترسل إلى سورية عشرات السفن المحملة بالمواد الغذائية. وهذه الدول التي تحدت أميركا في البحر الكاريبي لن تكون عاجزة عن تحديها في البحر المتوسط.

إن قاعدة "من يتحكم بلقمة عيشك يخضعك بسهولة" اعتمدتها أميركا ضد سورية انتقاماً لهزيمتها في مواجهتها، ومنعاً لها ولحلفائها من استثمار الانتصار والانصراف إلى تنظيم وتنفيذ متطلبات مرحلة ما بعد الحرب، والتي تستوجب مراجعة الوضع السياسي والعسكري الذاتي والتحالفي، والانطلاق إلى إعادة إعمار ما دمرته الحرب العدوانية.

إن "قانون قيصر" الإرهابي سيصيب بآثاره البشعة دول الجوار السوري وفي طليعتهم لبنان الذي سيجد نفسه إذا طبق القانون معزولاً عن البر كلياً ما يزيد من أزماته الاقتصادية والمعيشية والمالية، فهو سلاح عدوان اقتصادي تشهره أميركا بوجه كل من ساهم في انتصار سورية ورد على ما قاله الرئيس الأسد بأن أي دولة ساهمت في تدمير سورية لن يكون لها دور في إعادة إعمارها، ما يفرض على الجميع التعاون والتكامل والتنسيق لخوض معركة دفاع اقتصادي عن الذات وعن سورية.

وإن غداً لناظره قريب...

معاً على الطريق

الإنقاذ الصيني مقابل الخنق الأميركي!

نعيش هذه الأيام تحت وطاة هستيريا اميركية تعبر عنها التصريحات المكشوفة والفاضحة التي ترتبط بشروط تضمن مصالح العدو الصهيوني لتقطير الإنعاش المالي المؤقت ولتبقي لبنان تحت الضغوط وتنتزع تنازلات عن السيادة الوطنية اقتصاديا وسياسيا في أبشع صيغة للوصاية الأجنبية الاستعمارية.

أولا الحملة التي تستهدف اقتراحات التفاهم مع الصين وأفكار التوجه شرقا تستهدف منع اللبنانيين من التفكير او البحث الجدي في خيارات ومشاريع اتفاقات تمويلية ضخمة لا ترتب اعباء مباشرة على الخزينة المستنزفة وتحترم مباديء السيادة والاستقلال والعروض الصينية تعالج اولويات يجمع الخبراء على مخاطرها والحاحها فعجز الكهرباء وحصتها من العجز المالي يعالجها بناء محطات التوليد والشبكات التي يمكن ان تنفذ بسرعة وفق العروض الصينية وتؤمن حلا جذريا لمشكلة اقتصادية ومالية عمرها ثلاثون عاما وبأقل كلفة متداولة ومن غير أي كلفة مباشرة.

الكهرباء ستكون خطوة نوعية إنقاذية للاقتصاد ولشروط عيش اللبنانيين وهي تنعكس مباشرة بخفض كلفة الحياة المرهقة بإنهاء وضع شاذ يتسنزف العائلات اللبنانية والصناعة والزراعة والسياحة اما حل مشكلة النقل بسكك الحديد والقطارات السريعة والحديثة فسوف يسهم في خلق واقع سكاني جديد وتحقيق ربط سريع للمناطق والمدن يتيح للبنانيين ان يجدوا فرص عمل جديدة ويخفض كلفة نقل المنتجات والسلع بين الأرياف والمدن عدا عن خفض التلوث وحماية البيئة اما تنقية الأنهار وشبكات الصرف الصحي الحديثة فهي مصدر لإنعاش الزراعة وإحياء الأراضي البور وإحياء البيئة الخضراء وتعظيم الإنتاج الزراعي والمحاصيل القابلة للتصنيع والاستهلاك بدلا من الاعتماد على الاستيراد.

ثانيا إن ما يدعونا إليه الأميركيون هو إدارة الظهر للعروض الصينية التي تحقق مصالحنا الوطنية والتخلي عن حقنا السيادي في اختيار ما يناسب تلك المصالح لنرضخ لشروط الاستعباد الأميركي الصهيوني ونذير الظهر لفرص بناء شراكات متكافئة تحترم السيادة والمشاركون في الحملات على الصين هم أبواق واوباش ومرتزقة عند السفارة الأميركية والمخابرات الأميركية لايريدون مصلحة البلد ويعملون لتركيع لبنان امام الأميركي البشع الذي كان الحاضن والداعم للحروب الصهيونية ضد لبنان منذ ما يزيد على نصف قرن وهو شريك في جميع جرائم التدمير والقتل الصهيونية التي ارتكبت بحق اللبنانيين.

القنابل التي قتلت شعبنا كانت اميركية بأيد صهيونية وألقتها طائرات اميركية يقودها صهاينة والقوات الأميركية ساهمت في تثبيت الاحتلال الصهيوني عام ١٩٨٢ والإرهابيون التكفيريون الذين هاجموا المدن والأحياء والقرى والبلدات اللبنانية في السنوات الأخيرة وحاولوا نشر توحشهم في قلب لبنان هم صناعة اميركية قال مسؤولون اميركيون بينهم السيدة كيلنتون والسيد ترامب بانهم من مدرستهم التي أقاموها مع عملائهم لتخريب البلاد العربية وغزوة التكفير الداعشي والقاعدي هي تنفيذ لخطة تدمير أميركية ولمشاريع الفتن الأميركية الدموية بينما كانت الصين تدعم دائما حقنا في الحياة الكريمة ولم تخرق السيادة اللبنانية إننا نمارس حقنا السيادي عندما نختار شريكا يؤمن احتياجاتنا بدون إملاءات ومن غير شروط سياسية ونوايا هيمنة أوتحكم بخياراتنا المستقبلية والأميركي البشع هو الذي يحظر على الجيش اللبناني تنويع مصادر السلاح وحماية السيادة الوطنية في الجو والبحر والبر من خطر الاستباحة الصهيونية والابتزاز الأميركي باستثمار الكارثة المالية والاقتصادية بادعاء محاربة الفساد هو تنصل من مسؤولية التبني الأميركي السافر للأبواق التي روجت للسياسات والخيارات الكارثية التي اوقعت البلد واقتصاده في المأزق ثم خنقته بالعقوبات الأميركية فأوصلته إلى الانهيار ويكفي ان يضع الأميركيون نصب اعينهم استهداف المقاومة قوة الدفاع والحماية التي هي ضمان السيادة الوطنية وحامية الاستقرار اللبناني منذ التحرير العظيم الذي كاننكبة على الخطط والمشاريع الأميركية في الشرق العربي.

ثالثا الأميركيون يريدون لبنان بؤرة لخدمة خططهم في المنطقة ضد سورية وضد إيران وضد قضية فلسطين ولمصلحة إسرائيل الساعية إلى تصفية حق العودة وفرض توطين اللاجئين الفلسطينين والنازحين السوريين وهذه اهداف معلنة وليست اتهامات بدون سند وليسأل اللبنانيون جميع من تعاقبوا على وزارة الخارجية عن الشروط الأميركية التي طرحت في المؤتمرات الدولية وتبناها الغرب بمن فيه فرنسا وبريطانيا وألمانيا وواجهوا لبنان بها وما كانت عليه ردود فعل الأميركيين اتجاه أي موقف لبناني معاكس وهو سر تكالبهم ضد الرئيس ميشال عون وحملاتهم على الرئيس نبيه بري الذي أسقط مؤامرة فردريك هوف التي يدعونا شينكر لقبولها والخضوع اليوم لوصفة شينكر وفيلتمان وبومبيو بسد طرق التفاوض مع الصين على اتفاقات اقتصادية تحقق مصلحة لبنان وتؤمن احتياجاته سيكون خضوعا لمحفظة المشاريع الأميركية المدمرة التي ستفقر لبنان وشعبه وتمزقه بصراعات دموية لعيون واشنطن وتل أبيب.

الشراكة مع الصين تفتح أبواب الفرص الواعدة امام لبنان داخليا وإقليميا في ظل دور صيني متعاظم من خلال الاتفاقية الضخمة الموقعة مع العراق وقيمتها مئتي مليار دولار ومن خلال الدور الصيني المرتقب في إعمار سورية وبالتالي ستتيح انضمام اللبنانيين إلى ورش إعادة بناء بلدان الشرق العربي بعد الحروب الأميركية وهذا ما يسمح للكفاءات اللبنانية بان تجد فرص العمل والاستثمار في مناخ متحرر من الضغوط والابتزاز وبعيدا عن الهيمنة الأميركية الصهيونية وهذا الطريق السيادي الاستقلالي هو الخيار الوطني اللبناني في وجه طوابير العملاء الذين يريدون اخذ البلد مخنوقا إلى علبة التسخير والاستعباد تحت المشيئة الأميركية وفي خدمة مشاريع الهيمنة اللصوصية.

إن الموقف اللبناني السيادي يتلخص اليوم في حث الحكومة ودعوتها لتعجيل العمل على عقد اتفاقات مع المؤسسات الصنية الراغبة بالاستثمار في لبنان والمساهمة في إخراجنا من الأزمة الرابضة على صدورنا بدون شروط ليس فيها غير قيم الشراكة والمصالح المشتركة وشراكة القيم الشرقية الأخلاقية التي تحترم الصداقة بين الشعوب وكل التخرصات والأقاويل إلى سلة المهملات فبين الادعاءات والوقائع ينكشف كل قناع يريد ان يخضع البلد للص الأميركي البشع الذي لم يحترم حتى حلفاءه وأصدقاءه في الغرب وفي الشرق.

الشرق الجديد